

"الجواب على شبهات تأخر تدوين صحيح البخاري".

مداخلة موجهة إلى الملتقى الدولي: "صحيح البخاري ومسلم في القراءات الحداثيّة-عرض ونقد-

المزمع عقدة يوم 04 و05 ربيع الثاني 1440هـ الموافق لـ: 11 و12 ديسمبر 2018م، بكلية

أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة.

الأستاذ: د. نورالدين تومي

مقدمة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلوة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد. فإنَّ الطعن في السنَّة النبوية سواء من حيث تدوينها وكتابتها أو من حيث حجيتها ليس وليد اليوم، فقد ظهر في الصَّدر الأوَّل من يرد الاحتجاج بسنة المصطفى ρ وينفي حجيتها ويكتفي بالقرآن، كما ظهر من يشكك في تدوين وكتابة وجمع سنة المصطفى ρ ، كما نجد فرقة شككت حتى في كتب الحديث كالصحيحين، وأخرى تكلمت على صحة الأحاديث.

وقد حذر المصطفى ρ من الذين يرذون سنَّته مكتفين بما في القرآن وأخبر أنَّ ذلك سيقع قريباً في أمته¹، والذي حذر منه ρ أمته من رد حجية السنة والاكتفاء بما في القرآن قد وقع فعلاً في عهد الصحابة². ثم جاءت مرحلة التَّشكيك في ثبوت السنَّة أصلاً وأثماً عبارة عن تراث وموروث ثقافي تناقلته الأجيال شأنها شأن جملة التَّقاليد التي يرثها كلُّ خلفٍ عن أسلافهم قد يكون منها الصَّحيح الثابت وقد يكون منها المردود الباطل.

ثم جاء المستشرقون الغربيون والحداثيون اليهود والمسيحيون واستعملوا كلَّ الوسائل لمحاربة هذا الدين والطعن في السنة، وتتابع المستشرقون في بثِّ سمومهم في العالم والسعي وراذ الطعن في الإسلام واعتماد كل الأساليب في ذلك حتى تجاوزوا العمل والاجتهاد الفردي والوصول إلى مرحلة اعتماد العمل المؤسَّساتي. وكما قيل قديماً إنَّ لكلِّ قوم وارث، فقد نشأت نابتةً من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا قد ارتقوا في أحضان المستشرقين ورضعوا من ضروع الغربيين وغسلت أدمغتهم في دهاليز الاستشراق، قد ورثوا عن المستشرقين علومهم وأخذوا عن التَّعريبيين مناهجهم وسخروا أنفسهم للطعن في الدين وأصوله وثوابته، فتسلقوا على أسوار الشبهات وتمسكوا بقواعد الفلسفات وحملوا معاول الهدم وفؤوس القصم، في جهل تام بأصول الاستدلال وقواعد علوم الإسلام، فقدموا على ما قدم عليه القوم من الطعن في الدين وخصوصاً ما كان منهم في سنة سيد المرسلين، بل وقد زادت حدتهم في الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، وقد سمَّوا أنفسهم بالحداثيين اتخذوا الطعن في السنة بل في الدين والتشكيك فيه منهجاً لهم.

وكان أكثر كتب ومصادر السنة هجوماً من هؤلاء صحيح الإمام البخاري، فهجوم الحداثيين على الصحيحين عموماً وصحيح البخاري على وجه الخصوص لا يساويه بل ولا يقاربه هجوم على بقية كتب السنة، بل لم نجانب الصواب إن قلنا إن أغلب طعون الحداثيين موجهة لهذين الكتابين وخصوصاً الأخير منهما، ومقصود هؤلاء من الطعن في صحيح البخاري واضح لكل ذي لب مهما ادعوا الموضوعية والتقييد بأصول العلم، فمقصدهم هو الطعن في أصح كتاب بعد كتاب الله Y ، فإذا تصدى هؤلاء للطعن فيه وشوَّشوا على عقول كثير من الناس ممن ينتسب للإسلام وخصوصاً ما يعرف بالطبقة المثقفة، فسيكون بعد

¹ - ينظر: سنن أبي داود في سننه (رقم: 4604 و4605)، والمستدرک (1/172).

² - ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص 115)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (2/1192).

ذلك الطعن في بقية الكتب والسنة من وراء ذلك أمرا ميسورا، لأنه إذا شكك في أصح كتب السنة وردت أحاديثه فمعناه أن ما هو دونه في القوة سيكون هباء منثورا، فهدم صحيح البخاري والإتيان عليه هو هدم للسنة وهدم للدين وهو ما يريدُه ويقصده هؤلاء.

هذا وقد كتب جماعة منهم كُتُبًا في الطعن في صحيح الإمام البخاري، فكتب محمود أبو رية: "أضواء على السنة المحمدية"، وكتب حسن الصبَّاغ: "صحيح البخاري رؤية معاصرة"، وكتب صالح أبو بكر: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها"، وكتب زكريا أوزون: "جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين"، وكتب رشيد أيلال المغربي: "صحيح البخاري نهاية أسطورة".

والكتب المتقدمة عبارة عن سلسلة مرتبطٌ بعضها ببعض، اتَّفَق أصحابها على الموضوع نفسه والهدف عينه وهو تشكيك عموم المسلمين في أحاديث أصحَّ كتاب بعد كتاب الله Y، وإسقاط هيئته وهيبته أحاديثه من نفوسهم وهو الكتاب الذي غرست هيئته في أمة الإسلام على مرَّ العصور.

وقد ارتكز عمل هؤلاء على مجموعة من الطعون كان من أهمها الطَّعن في تدوين صحيح الإمام البخاري، وأثاروا حول ذلك شبهات في تدوين الحديث على وجه العموم وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص، ومضمون هذه الشبهات أنَّ النَّبِيَّ P منع من كتابة الحديث، وكذلك مَنَعَ الخلفاء الراشدون من ذلك بل وشدَّدوا فيه، وهذا يعني أنَّ الأحاديث لم تُدَوَّن في عصر النَّبِيِّ P ولا في عصر صحابته الكرام، فتأخر تدوين السنَّة إلى بداية القرن الثَّاني يعني بعد موت النَّبِيِّ P بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيا أو حتى ليس من قول النَّبِيِّ P، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصحابة كما دُوِّن القرآن، هذا في شيء تأخر تدوينه مائة سنة، فكيف بمن تأخَّر تدوينه بحوالي مائتين وخمسين سنة وهو صحيح البخاري؟ فلا شكَّ أنَّ ذلك يجعله مصنوعا موضوعا.

ومع أنَّ هذه الطُّعون لا تنطلي على أهل العلم وخصوصا المتخصصين إلا أن كثيرا من الشباب المسلم وخصوصا ما يُسمَّى بالطبقة المتفكِّة قد تعلقوا ببعض الشبهات التي بثها أولئك من خلال تلك الطعون.

ولأجل ذلك أحببت أن تكون مداخلتي في الملتقى حول شبهات تأخُّر تدوين "صحيح البخاري"، وذلك بتتبع جميع الشبهات التي أثَّرت حول تأخر تدوين صحيح الإمام البخاري والجواب عليها شبهة شبهة، جوابا أرجو أن يكون علميا موضوعيا، بعيدا عن السب والشتم والسذاجة في الطرح.

إشكالية البحث: من خلال ما تقدَّم ذكره كانت إشكالية البحث الأساس: ما هي الشبهات المثارة حول تأخُّر تدوين صحيح البخاري؟ وما قيمة تلك الشبهات في الميزان العلمي؟ وهل أثَّرت تلك الشبهات فعلا في أصالة وصحة كتاب البخاري؟

أهمية الموضوع: تأتي أهمية الموضوع في كونه يعالج طعونا في كتابٍ يمثل الذروة في السنَّة من حيث الصحة وكثرة الأبواب ومتانة وجزالة الفقه أُولًا، ومن حيث أنه يمثل مرحلة من مراحل التدوين الذي مرت بها

سنة النَّبِيِّ ρ ثانياً.

دواعي اختيار البحث: كان السبب الرئيس لاختيار شبهات تأخّر تدوين صحيح البخاري ذلك الأثر البالغ الذي سببته تلك الشبهات حول هذا الكتاب العظيم، وخصوصاً فيما يُسمّى بالطبقة المثقفة من أبناء الجامعات والمعاهد والكليات.

كما كان من أسباب اختيار هذا البحث كذلك:

- الذب عن سنة النَّبِيِّ ρ والدفاع عنها في رد تلك الشبهات في أصح كتاب صُنّف فيها.
- مناسبة الوقت للرد على تلك الشبهات، وهو هذه الندوة التي يكون فيها حضور الطلبة مناسباً لطرح تلك الشبهات والجواب عليها ليتمكنوا من الإجابة عليها إن احتاجوا إلى ذلك مع المشكك والخصم.

الدراسات السابقة:

كتب جماعة من الحدّاثين والعلمانيين كُتُباً في الطعن في السنّة عموماً ومنها صحيح البخاري، وكتبوا كذلك كتباً في الطعن في الصحيحين، كما أفردوا كتباً في الطعن في صحيح الإمام البخاري خاصة. وقد أُلّف في المقابل في الردّ على هؤلاء وتفنيدهم شبهاتهم جماعة من العلماء وطلبة العلم، وهي التي قصدناها بالدراسات السابقة، لأنّ أكثر تلك الكتب عاجلت مسألة تدوين الحديث ومنها صحيح البخاري في مقابل كلام أولئك على هذه الشبهة، وسنقتصر بإذن الله على ذكر أهم تلك الكتب لكثرتها:

- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنّة النبوية، دراسة نقدية: غازي محمود الشمري، دار النوادر، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م، وقد تكلم الباحث على مسألة تدوين السنة في الفصل الثالث الذي عنون له ب: دعاوي عدم تدوين السنة.

- الجناية على البخاري، قراءة نقدية لكتاب جناية البخاري: مروان الكردي، مكتبة التفسير للنشر والإعلان، أربيل، إقليم كردستان، والكتاب رد على كتاب جناية البخاري لزكريا أزون الذي تقدم ذكره.
- دفاعاً عن الصحيحين (رداً على كتاب إسماعيل الكردي الموسوم بـ "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية لبعض أحاديث الصحيحين"): نجاح محمد العزّام، للنشر والتوزيع، عمّان، 1430هـ-2009م.

- الحدّاث وموقفها من السنة: الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1434هـ-2013م.
- وقد قسّمت البحث إلى مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأوّل: شبهة نهي النَّبِيِّ ρ عن كتابة حديثه، وعدم حدوث ذلك في عصره ρ .

المبحث الثّاني: منع الخلفاء الرّاشدين من كتابة حديث النَّبِيِّ ρ ، وعدم وقوع ذلك في عصرهم.

المبحث الثّالث: تأخّر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة بعد موت النَّبِيِّ ρ ، وتأخّر تدوين صحيح

البخاري إلى منتصف القرن الثالث.

المبحث الأول: شبهة نهى النبي ρ عن كتابة حديثه والأمر بكتابة القرآن، وعدم حدوث ذلك في عصره ρ .

ومضمون هذه الشبهة والتي ذكرها المستشرقون وأذناهم من الحداثيين هو أنّ النبي ρ منع من كتابة الحديث، وقد جاء ذلك في عدد من الأحاديث، أشهر هذه الأحاديث حديث أبي سعيد الخدري τ أنّ النبي ρ قال: "لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن، فليمحه"، فهذا الحديث يدلُّ دلالة واضحة على أنّ النبي ρ نهى عن كتابة ما يخرج منه غير كلام الله Y وهو القرآن، وهو نهى صريح عن كتابة حديثه ρ ، لأنّ ما يخرج من النبي ρ إما قرآناً وإمّا سنة، فلمّا نهى عن كتابة سوى القرآن دلّ ذلك على الأمر بكتابة القرآن والنهي عن كتابة ما سواه وهو الحديث.

وقد وقفت على خمسة أحاديث أخرى تدلُّ على النهي عن كتابة الحديث، وهي: حديث أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ : "لا تكتبوا عني إلا القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، وحديث زيد بن ثابت τ : أنّه دخل على معاوية τ ، فسأله عن حديث فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد "إنّ رسول الله ρ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه"، وحديث معاذ τ قال: خرج علينا رسول الله ρ ونحن نكتب شيئاً من الحديث، فقال: "ما هذا يا معاذ؟" قلنا: سمعناه منك يا رسول الله، قال: "يكفيكم هذا القرآن مما سواه"، فما كتبنا شيئاً بعد، وحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قالوا: خرج رسول الله ρ معصوباً رأسه، فرقى درجات المنبر، فقال "ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها، أكتاب مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابته، فيسرى عليه ليلاً، فلا يترك في ورقه ولا قلب منه حرفاً إلا ذهب إليه".

ثمّ بنى الحداثيون على هذه المقدّمة أنّ كتابة الحديث لم يحدث في عصر النبي ρ ، والأحاديث المتقدّمة تكفي في الطعن في كُتب السنّة على وجه العموم وعلى صحيح البخاري على وجه الخصوص، لأنّه إذا كان النهي في الصدر الأوّل عن كتابة الحديث ولم يقع ذلك في عهده ρ فكيف يحصل ذلك بعده بمئات السنين. يقول رشيد أيلال: "لا يمكن أن نناقش كتاب الجامع الصحيح قبل أن نقف جميعاً من خلال هذا الفصل على ظروف تدوين الحديث، بشكل عام... غير أنّ الحقيقة غير ذلك، فقد حكى العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه"¹، ثمّ ذكر بعض الأحاديث المشار إليه آنفاً.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوّل: أنّ الأحاديث المتقدّمة في النهي والتي هي عمدة القوم كلّها ضعيفة ما عدا حديث أبي سعيد τ ففيه اختلاف بين النُقّاد، وهو أقوى تلك الأحاديث وأقوى حجج القوم، ولم يزد بعضهم عن الاحتجاج به.

¹ - صحيح البخاري نهاية أسطورة (ص 17).

أمّا حديث أبي هريرة τ ، فسيأتي الكلام عليه بإذن الله Y عند تخريج حديث أبي سعيد الخدري τ .
 وأمّا حديث زيد بن ثابت τ ، فأخرجه أحمد¹، وأبو داود² ومن طريقه الخطيب³ وابن عبد البر⁴ عن أبي
 أحمد الزبيري، والخطيب عن محمد بن عبد الله بن الزبير وسليمان بن بلال⁵، ثلاثتهم-أبو أحمد الزبيري
 ومحمد بن عبد الله بن الزبير وسليمان بن بلال-حدّثنا كثير بن زيد، عن المطلّب بن عبد الله بن حنطب،
 قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديثٍ فأمر إنسانا يكتبه، فقال له زيد: «إنّ رسول الله ρ
 أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه» فمحاها. هذا لفظ أبي أحمد الزبيري. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ فيه علتان؛
 الأولى: المطلّب بن عبد الله بن حنطب لم يسمع من زيد بن ثابت τ ⁶، والعلة الثانية: كثير بن زيد صدوق
 يخطيء وفيه لين⁷، ولا يتابع على هذا الحديث، فلا يحتمل تفردّه بمثل هذا الإسناد.

أمّا حديث معاذ τ ، فأخرجه إسحاق بن راهوية⁸: أخبرنا عطاء بن مسلم الحلبي، قال: قلت لعمر بن
 قيس الملائي: اكتب لي هذا الحديث فقال: لا، إنّ إبراهيم النخعي قال: لا تكتبوا فتتكلّوا، ثمّ قال إبراهيم:
 قال معاذ بن جبل τ : خرج علينا رسول الله ρ ونحن نكتب شيئاً من الحديث، فقال: ما هذا يا معاذ؟ قلنا
 سمعناه منك يا رسول الله ρ قال ρ : "يكفيكم هذا القرآن مما سواه، فما كتبنا شيئاً بعد".

وهذا إسنادٌ كذلك ضعيف فيه علتان كسابقه؛ الأولى: إبراهيم النخعي لم يسمع من معاذ بن جبل τ
 فهو بعيد عنه جداً، ولذلك قال ابن حجر عقب ذكره: "هذا منقطع"، والعلة الثانية: عطاء بن مسلم الحلبي
 وهو الخفاف فيه كلام فوثقه ابن معين وضعّفه الأكثر⁹، وأنكروا عليه أحاديث تفرد بها¹⁰.

أمّا حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، فأخرجه الطبراني¹¹: حدّثنا محمد بن عبد الله بن
 رسته، نا شيبان بن فروخ، ثنا عيسى بن ميمون، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس، وعن زيد بن
 أسلم، عن ابن عمر، قالوا: خرج رسول الله ρ معصوباً رأسه، فرقي درجات المنبر، فقال: «ما هذه الكتب
 التي بلغني أنكم تكتبونها؟ أكتب مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابه فيسرى عليه ليلاً، فلا يترك

1 - المسند(456/35 رقم 21579).

2 - سنن أبي داود(رقم: 3649).

3 - تقييد العلم(ص 25).

4 - جامع بيان العلم وفضله(270/1).

5 - تقييد العلم(ص 25 و 26).

6 - ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم(ص 210)، وجامع التحصيل للعلاني(ص 281).

7 - ينظر ترجمته: تهذيب الكمال(113/24-117).

8 - في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر(610/12 رقم 3032)، وإتحاف الخيرة للبوصيري(244/1).

9 - ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب(211/10-212).

10 - ينظر: الجرح والتعديل(336/6)، والمجروحين(231/2).

11 - المعجم الأوسط(287/7 رقم 7514).

في ورقة ولا قلب منه حرفا إلا ذهب به»، فقال من حضر المجلس: فكيف يا رسول الله بالمؤمنين والمؤمنات؟ قال: «من أراد الله به خيرا أبقي في قلبه لا إله إلا الله».

وهذا حديثٌ منكر بهذا السياق؛ عيسى بن ميمون هو المدني مولى القاسم بن محمد يعرف بالواسطي، صاحب محمد بن كعب القرظي، يقال له ابن تليدان، قال البخاري: "منكر الحديث"¹، وقال الفلاس² وأبو وأبو حاتم³ والنسائي⁴: "متروك الحديث"، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"⁵.

وقد روى هذا الحديث عيسى بن ميمون بوجه آخر وجعله من مسند عبد الله بن عمرو، فقد أخرج ابن عساكر⁶ من طريق أبي الضحاك بن الصلت نا عبد الكريم بن روح بن عنبسة البصري مولى عثمان بن عفان عفان نا عيسى بن ميمون، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو: "أنَّ رسول الله ﷺ خرج وهو معصوبُ الرأس من وجعٍ، فصعد المنبر...". فذكر سياق الحديث المتقدّم، وهذا يدلُّ على أنَّ عيسى بن ميمون منكر الحديث فعلا ولذلك كان يخلطُ في هذا الحديث.

وأما حديث أبي سعيد الخدري⁷ فقد اختلف في حكمه النُّقاد، فصَحَّحه مرفوعا باللفظ المتقدم الإمام مسلم حيث أودعه كتابه "الصَّحيح"، وأعلَّه بالوقف البخاري وأبو داود ومال إلى ذلك الخطيب. والحديث أخرجه مسلم⁷ والبيهقي⁸ والخطيب⁹ عن هديبة بن خالد، وأحمد¹⁰ والنسائي¹¹ والدارمي¹² والدارمي¹² وابن أبي داود¹³ عن يزيد بن هارون، وأحمد¹⁴ والنسائي¹⁵ والجورقاني¹⁶ والخطيب¹⁷ عن عفَّان

1 - التاريخ الكبير(6/401-402).

2 - الجرح والتعديل(6/287).

3 - الجرح والتعديل(6/287).

4 - الضعفاء والمتروكين(ص 216).

5 - الضعفاء لأبي زرعة(2/397).

6 - تاريخ دمشق(62/44-45).

7 - صحيح مسلم(رقم: 3004).

8 - المدخل إلى السنن الكبرى(رقم: 724).

9 - تقييد العلم(ص 18 رقم 3).

10 - المسند(رقم: 11158).

11 - السنن الكبرى(7/254 رقم 7954)، وفضائل القرآن(رقم: 33).

12 - السنن(رقم: 464).

13 - المصاحف(ص 39).

14 - المسند(رقم: 11536).

15 - السنن الكبرى(7/254 رقم 7954).

16 - الأباطيل والمناكير().

17 - تقييد العلم(ص 17 رقم 1).

بن مسلم، وابن أبي خيثمة¹ وابن عبد البر² عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأحمد³ ومن طريقه الخطيب⁴ الخطيب⁴ عن إسماعيل بن عليّة، وأحمد⁵ والخطيب⁶ عن أبي عبيدة الحدّاد واسمه عبد الواحد بن واصل السدوسي، وأحمد عن شعيب بن حرب⁷، وأبو يعلى⁸ وابن أبي داود⁹ والحاكم¹⁰ والخطّابي¹¹ والخطيب¹² عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، وابن حبان¹³ والخطيب¹⁴ عن كثير بن يحيى أبي مالك صاحب البصري، والخطيب عن عمرو بن عاصم¹⁵، عشرتهم-هدبة بن خالد ويزيد بن هارون وعفّان بن مسلم وموسى بن إسماعيل وإسماعيل بن عليّة وأبو عبيدة الحدّاد وشعيب بن حرب وأبو الوليد الطيالسي وكثير بن يحيى وعمرو بن عاصم- قالوا: حدثنا همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري^٢ أنّ رسول الله^٢ قال: "لا تكتبوا عنيّ، ومن كتب عنيّ غير القرآن فليمحه، وحدثوا عنيّ ولا حرج، ومن كذب عليّ-قال همام: أحسبه قال-مُتعمداً فليتبوأ مقعده من النار". هذا لفظ هدبة بن خالد عند مسلم والخطيب.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ وقد أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، وهذا ذهابٌ منه إلى تصحيح الحديث، لكن ضعّف هذا الحديث مرفوعاً للإمام البخاري وأبو داود وغيرهما، وذكروا أنّ الصّحيح وقفه على أبي سعيد^٢، وأنّ همام بن يحيى وهم في رفعه، ومال إلى تعليقه مرفوعاً أيضاً الخطيب البغدادي. فقد نقل ابن حجر عن الإمام البخاري وغيره أنّ الصّحيح وقفه على أبي سعيد^{١٦}، وقال أبو داود: "وهو منكّرٌ، أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد"^{١٧}، وقال الخطيب: "ويقال: إنّ المحفوظ رواية هذا

1 - التاريخ(رقم: 4163).

2 - جامع بيان العلم وفضله).

3 - المسند(17/149 رقم: 11085).

4 - تقييد العلم(ص 20 رقم 7).

5 - المسند(رقم: 11344).

6 - تقييد العلم(ص 19).

7 - المسند(رقم: 11087).

8 - المسند(2/466).

9 - المصاحف(ص 39).

10 - المستدرک(1/216 رقم 437).

11 - غريب الحديث(1/632).

12 - تقييد العلم(ص 18).

13 - صحيح ابن حبان(1/265 رقم 64).

14 - تقييد العلم(ص 18 رقم 4).

15 - تقييد العلم(ص 20-21 رقم 8).

16 - فتح الباري(1/208).

17 - تحفة الأشراف(3/408).

الحديث عن أبي سعيد الخدري τ من قوله غير مرفوع إلى النبي ρ ¹.

قلت: حمل الإمام أبوداود في هذا الحديث على همام، وقال إنَّه وهم في رفعه، وهو مقتضى قول البخاري الذي قال إن الصحيح فيه الوقف، وهمام بن يحيى ثقة صدوق إلا أنَّ في حفظه شيء، وبالرجوع إلى كلام الأئمة نجد أنَّ هماماً كان صحيح الكتاب وفي حفظه شيء، فكان سبب وهمه هو أنه يحدث من حفظه ولا يرجع إلى كتابه فيخطئ، وهذا معناه أنه إذا اعتمد على كتابه فحديثه قوي، أمَّا إذا حدَّث من حفظه فإنَّه يهيم، ولذلك نصَّ غير واحد من العلماء ومنهم عَفَّان بن مسلم وهو من أخصَّ تلاميذ همام أنَّه إذا حدَّث من حفظه يخطئ فيرجع إلى كتابه فيجد نفسه أنه أخطأ فيستغفر الله، قال الحسن بن علي الحلواني: "سمعت عَفَّان قال: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك قال ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله"²، وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: قال عَفَّان حدَّثنا يوماً همام، قال: فقلت له: إنَّ يزيد بن زريع حدَّثنا عن سعيد عن قتادة، ذكر خلاف ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثمَّ جاء فقال: يا عَفَّان، ألا تراني أخطئ وأنا لا أعلم، قال عَفَّان: وكان همام إذا حدَّثنا يُقرب عهده بالكتاب فقلَّ ما كان يخطئ، قال أبي: ومن سمع من همام بأخره فهو أجود، لأنَّ هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلَّ ما كان يخطئ"³، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إذا حدَّث من كتاب فهو صحيح، وكان يحيى بن سعيد لا يرضى كتابه ولا حفظه"⁴، وقال فيه يزيد بن زريع: "همام حفظه رديء، وكتابه صالح"⁵، وسئل أبو حاتم عن همام وأبان العطار من يُقدِّم منهما؟ قال: همام أحبُّ إليَّ ما حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من حفظه فهما مُتقاربان في الحفظ والغلط"⁶، وقال الساجي: "صدوقٌ سيئ الحفظ، ما حدَّث من كتاب فهو صالح، وما حدَّث من حفظه فليس بشيء"⁷، وقد خطأ الأئمة همام بن يحيى في أحاديث كثيرة ذكروا أنَّه اعتمد فيها على حفظه، وهذا يعني أنَّ ما تفرَّد به همام بن يحيى يُنظر فيه، هل حدَّث به من كتابه، أو من حفظه فيخشى من وهمه؟ وقد ذكر غير واحد من الأئمة أنَّ هماماً تفرَّد بهذا الحديث؛ منهم الخطيب، حيث قال عقب تخرجه للحديث من طرق عن همام: "تفرَّد همام برواية هذا الحديث، عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعاً".

¹ - تقييد العلم (ص 21).

² - ميزان الاعتدال (309/4).

³ - العلل ومعرفة الرجال (1/357 رقم 682-683).

⁴ - إكمال تهذيب الكمال (167/12).

⁵ - الجرح والتعديل (108/9).

⁶ - الجرح والتعديل (109/9).

⁷ - إكمال تهذيب الكمال (167/12).

لكن قد وجد متابعان لهمام؛ تابعه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ولذلك قال الخطيب تنمة لكلامه السابق: "وقد روي عن سفيان الثوري أيضا، عن زيد، ويقال: إنَّ الحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله، غير مرفوع إلى النبي ρ"، ثم أخرج رواية الثوري وابن عيينة.

أمَّا متابعة الثوري، فأخرجها ابن عدي¹، والخطيب عن محمد بن المظفر الحافظ²، كلاهما-ابن عدي ومحمد بن المظفر -محمد بن الحسين بن شهريار القطان، حدثنا النضر بن طاهر، حدثنا عمرو بن النعمان، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري τ، عن النبي ρ قال: «لا تكتبوا عني غير القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدا؛ النضر بن طاهر هو أبو الحجاج البصري: متروك، يسرق الحديث، وكذبه ابن أبي عاصم³، قال فيه ابن عدي: "ضعيفٌ جدا، يسرقُ الحديث ويحدِّث عمَّن لم يرههم، ولا يحمل سنُّه أن يراهم"⁴، وقال الدارقطني: "متروك"⁵.

قلت: هكذا رواه النضر بن طاهر، حدثنا عمرو بن النعمان، وخالفه يوسف بن أسباط، فرواه عن الثوري، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار به، فقد أخرج ابن عدي في ترجمة خارجة بن مصعب السرخسي الضبي، فقال⁶: حدثنا إبراهيم بن إسحاق بن عمر السمرقندي في مصر، مصر، حدثنا عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا يوسف بن أسباط، عن سفيان، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري τ عن النبي ρ قال: "كلُّ ما يقع من الحي فهو ميت"، وبإسناده؛ عن النبي ρ قال: "لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن".

وهذا كذلك إسنادٌ ضعيفٌ جدا؛ فيه خارجة بن مصعب، وهو خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي الخرساني، ضعيفٌ تركه غير واحد من الأئمة⁷.

ومَّا تقدَّم تعلم أنَّ هذه المتابعة ساقطة لا تنفع شيئا إن لم تكن تضر، ولذلك صدر عليها الكلام الخطيب بصيغة التَّمريض فقال فيما تقدم النَّقل عنه: "وقد روي عن سفيان الثوري أيضا".

أمَّا متابعة سفيان بن عيينة، فأخرجها الدارمي عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم⁸، والترمذي عن سفيان

1 - الكامل(212/6).

2 - تقييد العلم(ص 21 رقم 9).

3 - السنَّة(1/286).

4 - الكامل(268/8).

5 - سؤالات البرقاني(ص 68 رقم 521).

6 - الكامل لابن عدي(3/502).

7 - ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب(3/76-78).

8 - سنن الدارمي(رقم: 485).

سفيان بن وكيع¹، كلاهما- أبو معمر وسفيان بن وكيع- حدثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، وقال أبو معمر: حدثت² زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري^٣ قال: «استأذنا النبي^٤ في الكتابة الكتابة فلم يأذن لنا». هذا لفظ الترمذي عن سفيان، ولفظ الدارمي عن أبي سعيد الخدري^٥ "أهم استأذنا النبي^٦ في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم".

وهذا إسناد صحيح، فرغم أن إسناد الترمذي فيه كلام لحال سفيان بن وكيع، إلا أن إسناد الدارمي صحيح؛ أبو معمر هو إسماعيل بن إبراهيم ثقة مأمون، وقال فيه الذهبي: "الإمام الحافظ الكبير الثبت، أبو معمر، إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهذلي الهروي، ثم البغدادي القطيعي، كان ينزل القطيعة"³.

قلت: ومع أن إسناد هذا الحديث صحيح إلا أن الظاهر فيه أنه معلول، وذلك لسببين:

الأول: أن سفيان بن عيينة رواه بالنعنة في إسناد الترمذي، فقال: "عن زيد بن أسلم"، وقال في إسناد الدارمي: "حدثت زيد بن أسلم"، وما وقع في بعض المطبوع "حدثنا زيد بن أسلم" فهو تصحيف، قد تقدم أن المحقق نبه إلى أنها في جميع النسخ الخطية "حدثت" وهي كذلك في "تحفة الأشراف"، وعليه فالظاهر جدا بهاتين الصيغتين أن ابن عيينة لم يسمع الحديث من زيد بن أسلم وكان يُدلسه، فإن ابن عيينة كان يُدلس بل قال بعض العلماء أنه مشهور به⁴؛ صحيح هو ممن احتمل الأئمة تدليسه؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة كما صرح به الأئمة، ونص غير واحد كذلك أنه لا يكاد يوجد لابن عيينة خبرٌ دلّس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته⁵، لكن يجب التنبيه هنا أن ابن عيينة لا يدلس إلا عن ثقة عنده لكنه قد يكون ضعيف عند غيره، وعليه إذا ثبت التدليس عن ضعيف عند غيره أو دلّت القرائن على ذلك فإن تدليسه قادح في هاته الحالة.

السبب الثاني وهو أنهم من الذي قبله: أن أبا معمر وسفيان بن وكيع قد خولفا في إسناد هذا الحديث، فقد رواه جماعة من الرواة عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، فقد أخرج محمد بن سليمان المعروف بلوين⁶ ومن طريقه الخطيب⁷، والرامهرمزي⁸ والخطيب⁹ من طريق الحسين

1 - السنن(رقم: 2665).

2 - نبه المحقق أنها كذلك في الأصول الخطية وفي تحفة الأشراف خلافا لما في المطبوع: حدثنا.

3 - سير أعلام النبلاء(69/11).

4 - صرح بذلك: أبو زرعة العراقي في المدلسين(ص 53)، والسيوطي في أسماء المدلسين(ص 53)،

5 - ينظر: التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العمري(ص 29).

6 - جزء لولين(ص 69 رقم 55).

7 - تقييد العلم(ص 22 و 23 رقم 10 و 11).

8 - المحدث الفاصل(ص 389 رقم 334).

9 - تقييد العلم(ص 23).

الحسين بن الحسن بن حرب المروزي، وابن عدي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد¹، والطحاوي عن ابن خزيمة عن إبراهيم بن بشار²، أربعهم-لوين والحسين بن الحسن المروزي ومحمد بن خلاد وإبراهيم بن بشار-حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري τ قال: "استأذنت رسول الله ρ أن يأذن لي أن أكتب الحديث فأبي أن يأذن لي". هذا لفظ لوين، وفي لفظ: "استأذنا النبي ρ أن نكتب ما سمعنا، فلم يأذن لنا"، ولفظ الراهمزمي: "جهدنا بالنبي ρ أن يأذن لنا في الكتاب فأبي".

قلت: هذه الروايات تؤكد بما لا مجال للشك فيه أن هذا الحديث كان يرويه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، وعليه فإن الحديث بالإسناد الأول؛ سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار؛ إنما أن ابن عيينة دلّسه فأسقط منه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مرة وبينه مرة أخرى؛ فإنه كان يبئ ما يدلّس فيه كما سبقت الإشارة إليه آنفاً، وإما أن أبا معمر وسفيان بن وكيع وهما فيه لمخالفة لوين والحسين بن الحسن المروزي ومحمد بن خلاد وإبراهيم بن بشار لهم، لا سيما وأن سفيان بن وكيع ضعيف، وأبا معمر رغم أنه ثقة مأمون، فإنه يخطئ في أحاديث وقد قال أبو يعلى الموصلي: "يحكى أن أبا معمر حدث بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها؛ أحبسه قال: نحو من ثلاثين أو أربعين"³، والله أعلم.

وبهذا تعرف أن الحديث هو حديث ابن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف مجمع على ضعفه وهناك من شدّد العبارة فيه من الأئمة⁴. فإذا تقرّر هذا وأنّ الصحيح في رواية ابن عيينة أنّها عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد τ ، فإنه قد روى هذا الحديث غير واحدٍ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه لكن جعلوه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة τ وليس عن أبي سعيد τ ، فقد أخرج أحمد⁵ ومن طريقه الجورقاني⁶ والخطيب⁷ عن إسحاق بن عيسى الطباع، والبخاري⁸ والخطيب⁹ من طريق يعقوب بن محمد،

1 - الكامل(96/1).

2 - شرح معاني الآثار(318/4).

3 - تهذيب الكمال(21/3-22).

4 - ينظر ترجمته: الحرج والتعديل(233/5-234)، وتهذيب الكمال للمزي(116-118).

5 - المسند(156/17-157 رقم 11092).

6 - الأباويل والمناكير والصحاح والمشاهير(1/255 رقم 112).

7 - تقييد العلم(ص 24).

8 - المسند(277/15 رقم 8763).

9 - تقييد العلم(ص 25).

والخطيب عن سهل بن المغيرة والد علي بن سهل وعبد الله بن عمرو¹، أربعتهم-إسحاق بن عيسى ويعقوب ويعقوب بن محمد وسهل بن المغيرة وعبد الله بن عمرو- حدثنا عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة^٢، قال: كُنَّا قَعُودًا نَكْتُبُ مَا نَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: "مَا هَذَا تَكْتُبُونَ؟" فَقُلْنَا: "مَا نَسْمَعُ مِنْكَ، فَقَالَ: "أَكْتُابُ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ؟" فَقُلْنَا: "مَا نَسْمَعُ، فَقَالَ: "أَكْتُابُ غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ؟" أَحْضُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَأَخْلَصُوهُ"، قَالَ: فَجَمَعْنَا مَا كَتَبْنَا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَحْرَقْنَاهُ بِالنَّارِ، قُلْنَا: أَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْتَ تَحْدُثُ عَنْكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ تَحْدُثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ تَحْدُثُ عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، تَحْدُثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، فَإِنَّكُمْ لَا تَحْدُثُونَ عَنْهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبُ مِنْهُ". لَفْظُهُمْ مُتَقَارِبٌ إِلَّا أَنَّ الْبَزَارَ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي إِلَّا الْقُرْآنَ فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُحْهُ وَحْدُثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، وَقَالَ عَقْبُهُ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ هَمَّامٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^٣، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ عَلَى تَضْعِيفِ أَخْبَارِهِ الَّتِي رَوَاهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا حَدِيثَهُ لِنُبَيِّنَ أَنَّهُ خَالَفَ هَمَّامًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهَا يَتَفَرَّدُ بِهِ".

وهذا الحديث بهذا السياق منكر، تفرّد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ولذلك قال الجورقاني عقب إخراجها: "هذا حديث منكر"، وهي العبارة نفسها التي أطلقها الذهبي عقب ذكر هذا الحديث في ترجمة عبد الرحمن بن أسلم^٤.

ومما سبق بيانه يتبيّن أنّ رواية ابن عيينة ترجع إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقد رواه كذلك عن أبيه عن عطاء بن أبي هريرة^٥، ومنه نستخلص أنّ متابعة ابن عيينة لهّمّام كذلك لا تصح، فصحّ بذلك تفرد همّام بن يحيى بهذا الحديث مرفوعاً.

هذا وقد سبق أنّ الإمام البخاري وأبا داود أعلّأ حديث همّام المرفوع وذكروا أنّ الصّحيح وقفه على أبي سعيد^٦، ومال إلى تعليقه مرفوعاً أيضاً الخطيب البغدادي.

وقد صحّت الرواية الموقوفة عن أبي سعيد^٧ من عدّة أوجه عنه، فقد أخرج الدارمي^٣ والبيهقي^٤ عن يزيد بن هارون، وأحمد^٥ وأبو خيثمة^٦ والبغوي^٧ والحاكم^٨ والخطيب^١ عن إسماعيل بن عليّة، وابن أبي خيثمة

¹ - تقييد العلم (ص 23 و 24).

² - ميزان الاعتدال (2/565).

³ - السنن (رقم: 508).

⁴ - المدخل إلى السنن الكبرى (ص 405 رقم 726).

⁵ - العلال ومعرفة الرجال (2/392).

⁶ - العلم (رقم: 95).

⁷ - معجم الصحابة (رقم 929).

⁸ - المستدرک (رقم: 6393).

خيثمة ومن طريقه ابن عبد البر عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى²، وابن عدي عن خالد بن عبد الله³، والخطيب عن عبد الله بن المبارك وشعبة والقاسم بن الفضل⁴، سبعتهم-يزيد بن هارون وإسماعيل بن عليّة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وخالد بن عبد الله وعبد الله بن المبارك وشعبة والقاسم بن الفضل-أنبأنا الجريري، عن أبي نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا تكتئبنا فإننا لا نحفظ؟ فقال: لا، إننا لن نُكتَبكم، ولن نجعله قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ. هذا لفظ يزيد بن هارون عند الدارمي، ولفظ الحاكم عن إسماعيل بن عليّة عن الجريري، عن أبي نضرة قال: قلنا لأبي سعيد: إنك تحدثنا بأحاديث معجبة وإننا نخاف أن نزيد أو ننقص فلو كتبناها، قال: «لن تكتبوه، ولن تجعلوه قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا»، ثم قال مرة أخرى: «خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ»، ولم يذكر أحمد وأبو خيثمة عن إسماعيل بن عليّة الجملة الأخيرة، ونحوه لفظ البيهقي عن يزيد بن هارون، وقريب منه لفظ ابن أبي خيثمة عن عبد الأعلى.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ جدًّا، والجريري واسمه سعيد بن إياس أحد الأئمة الثقات المشاهير كان قد اختلط لكن روى عنه قبل الاختلاط جماعة منهم إسماعيل بن عُلَيْبَة وهو ممن روى عنه هذا الأثر، ومع ذلك فلم ينفرد الجريري بهذا الأثر عن أبي نضرة بل قد توبع؛ تابعه كهمس بن الحسن والمستمر بن الريان وسعيد بن يزيد⁵.

وفي ختام الكلام على حديث أبي سعيد، فالقلب إلى القول بتضعيفه مرفوعا أميل، خصوصا وقد اجتمع على الحكم عليه بالوقف البخاري وأبو داود، والله تعالى أعلم بالصواب.

الوجه الثاني (من الأجوبة عن الشبهة): بعدما تبين ضعف حديث زيد بن ثابت وحديث معاذ وحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عن الجميع الدالة عن النهي عن كتابة الحديث، يبقى حديث أبي سعيد أقوى تلك الأحاديث، وقد تقدّم بيان اختلاف النقاد فيه رفعه ووقفه، وأنّ الذي يترجّح أنّ المرفوع لا يصح.

وعلى فرض صحّة حديث أبي سعيد مرفوعا، فهناك أحاديث أخرى تدلُّ على أنّ كتابة الحديث قد وقع في عهد النبي ﷺ، وأذن النبي ﷺ بالكتابة في بعضها، بل وأمر ﷺ بالكتابة في البعض الآخر. فمما كتبه النبي ﷺ أو أمر بكتابه، كتاب عمرو بن حزم إلى أهل اليمن في الفرائض وأنصبة الزكاة

1 - تقييد العلم (ص 30).

2 - تاريخ ابن أبي خيثمة (رقم: 4165)، وجامع بيان العلم وفضله (1/272 رقم 338).

3 - الكامل (96/1).

4 - تقييد العلم (ص 29-30 رقم 24 و25 و27).

5 - ينظر: تقييد العلم (ص 26 و27 و28 و29)، والمحدث الفاصل (ص 389 رقم 335).

والسنن والديات، وقد أخرجه مطولا ابن حبان¹، وهو حديث طويل ويعرف بكتاب عمرو بن حزم، والحديث اختلف في وصله وإرساله، وفيه كلام طويل لأهل العلم إلا أنه قد تُلِّقَى بالقبول وصحَّحه كثيرٌ من النُّقَّاد والعلماء، قال الإمام أحمد بن حنبل: "كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وإليه أذهب"²، وقال ابن عبد البر: "وهو كتابٌ مشهورٌ عند أهل السَّيَر معروفٌ، ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنَّه أشبه التَّواتر في مجيئه لتلقِّي النَّاس له بالقبول والمعرفة... وكتابُ عمرو بن حزم معروفٌ عند العلماء وما فيه فَمُتَّفَقٌ عليه إلا قليلا وبالله التَّوفيق، وممَّا يدلُّك على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحَّته ما ذكره ابنُ وهب عن مالك والليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال وجد كتاب عند آل حزم يذكرون أنَّه من رسول الله ﷺ فيه"³.

ومما وقع كتابته في الصحائف والكتب في عهده ﷺ وبعده بقليل:

كتاب الصدقات الذي كتبه أبو بكر الصديق ﷺ، وقد بعث به أبو بكر أنس بن مالك لما بعثه إلى أهل البحرين، فقد أخرج البخاري وغيره⁴ من طريق ثمامة بن عبد الله بن أنس أنَّ أنسا حَدَّثَه أن أبا بكر ﷺ كتب له هذا الكتاب لما وجَّهه إلى البحرين: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضةُ الصَّدقة التي فرض رسولُ الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله، فمن سأها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعطى؛ في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كلِّ خمسٍ شاة... الحديث بطوله.

صحيفة علي بن أبي طالب ﷺ، فقد أخرج البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم من حديث الشعبي، عن أبي جحيفة، قال: سألنا عليًّا: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيءٌ بعد القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا فهم يؤتیه الله Y رجلا في القرآن، أو ما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: "العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر". هذا لفظ أحمد⁵ والبخاري في مواضع⁶، وفي لفظ البخاري في موضع آخر⁷: عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: "لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: "العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر".

1 - أخرجه مطولا ابن حبان(510-501/14).

2 - عمدة القاري(16/9).

3 - التمهيد(339-338/17).

4 - أخرجه البخاري(رقم: 1454)، وأحمد(1/232-234 رقم 72)، وينظر تخريجه: مسند أحمد الحاشية(1/234).

5 - المسند(36/2 رقم 599).

6 - صحيح البخاري(رقم: 3047 و6903 و6915).

7 - صحيح البخاري(رقم: 11).

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص τ التي تعرف بالصحيفة الصادقة، فقد أخرج الدارمي¹ والرامهرمي²، وابن عبد البر³ والخطيب⁴ من طرق عن شريك، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو عمرو قال: «ما يُرغَّبني في الحياة إلا خصلتان الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ρ ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها». هذا لفظ ابن عبد البر وقريب منه لفظ الدارمي والخطيب، ولفظ الرامهرمي: «ما يرغَّبني في الحياة إلا خصلتان الوهط والصادقة، والصادقة صحيفة كنت استأذنتُ رسولَ الله ρ ، أن أكتبها عنه فكتبتها وهي الصادقة».

وهذا إسناد ضعيفٌ لضعف شريك وليث بن أبي سليم، لكن قد توبعا جميعا بما يدل على صحة هذا الأثر⁵، ومما يدلُّ على أن عبد الله بن عمرو كان يكتب كلَّ ما سمعه من النَّبي ρ ما أخرجه أحمد⁶، وأبو داود⁷، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كلَّ شيءٍ أسمعُه من رسول الله ρ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنَّك تكتب كلَّ شيءٍ تسمعه من رسول الله ρ ، ورسولُ الله ρ بشرُّ يتكلَّم في الغضب والرَّضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ρ ؟ فقال: "أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق"، والروايات المتقدمة تفسر أن ما كتبه هو ما في صحيفته الصادقة.

ومما جاء من الترخيص في كتابة الحديث كذلك ما جاء في حديث أبي هريرة τ : "ما من الصحابة أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه يكتب وأنا لا أكتب"⁸. ومنها حديث أبي هريرة τ كذلك قال: خطب رسولُ الله ρ في فتح مكة، فذكر خطبة حجة الوداع وفيه قال τ : "اكتبوا لأبي شاة"⁹.

وبالإضافة إلى الصُّحُف المتقدمة، فقد كُتِبَتْ كثيرٌ من الصَّحائف في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، كصحيفة جابر بن عبد الله -رضيَ اللهُ عَنْهُمَا- التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري¹⁰، وصحيفة سمرة

¹ - سنن الدارمي (رقم: 535).

² - المحدث الفاصل (ص 374-375 رقم 295).

³ - جامع بيان العلم وفضله (305/1).

⁴ - تقييد العلم (ص 103 رقم 153).

⁵ - ينظر: المحدث الفاصل (ص 374 و 375) تقييد العلم (ص 103 و 104 رقم 154 و 155)، والطبقات الكبرى (373/2) و 262/4 و 494/7.

⁶ - المسند (رقم: 6510).

⁷ - ممن أخرج الحديث أبو داود (رقم: 3646).

⁸ - أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: 113).

⁹ - أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: 112 و 2434 و 6880)، وأخرجه مسلم (رقم: 1355).

¹⁰ - انظر: تهذيب التهذيب (215/4).

بن جندب¹، وصحيفة همام بن مُنَّبَه عن أبي هريرة² وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن هُيك عنه كذلك³، وصحيفة أنس بن مالك⁴، وغيرها من الصحائف⁵.

وعلى فرض صحة حديث أبي سعيد فإنه مع الأحاديث المتقدمة التي فيها الإذن بالكتابة أو الأمر بها يجعل المسألة من باب مختلف الحديث، وعندئذٍ فلا بد أن يُسلك معها ما يسلكه العلماء في باب المختلف، لا أن يُضرب أحاديث النبي^p بعضها ببعض، أو يُؤتى ببعض الأحاديث دون بعض، فالحدثيون تشبَّثوا بحديث أبي سعيد هذا في المنع وبنوا عليه القواعد وكأنه لا يوجد في الباب⁶ غيره، وهذا من باب التلبيس وزيادة التّضليل، وإلا فالخصم يستطيع أن يأتي كذلك بأحاديث الإذن بالكتابة ويجعلها حجة له دون أن يُعرج على أحاديث المنع؛ والبحث العلمي والإنصاف يقتضي أن تُذكر أحاديث الباب كلها؛ سواء ما جاء في المنع أم الإذن، لأنّها خرجت من مشكاة واحدة، ثمّ يتمّ التعامل معها على وفق المنهج العلمي الأصيل في التعامل مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض وهو ما يعرف بمختلف الحديث، وهو الأمر الذي فعله علماء الحديث والفقهاء في هذه المسألة؛ فإنّ كلّ من تكلم عليها جعلها من المختلف وذلك ما يفهم من تبويب الأئمة؛ الدارمي وأبي داود والترمذي في كتبهم المصنفة، وكما عالجها ابنُ قتيبة والرّامهرمزي والطحاوي وابن عبد البر والخطيب، وكذلك أخذه شُراح الحديث كالمازري والقاضي عياض والبغوي والنووي وابن حجر وغيرهم.

لأجل ذلك نقول: إنّ الأحاديث المتقدمة في الإذن بكتابة حديث النبي^p بل وفي بعضها الأمر بذلك في ظاهرها تتعارض مع حديث أبي سعيد المتقدم في النهي عن كتابة الحديث، لكن لا تعارض في حقيقة الأمر بين تلك الأحاديث وحديث أبي سعيد، فالجمع بينهما ممكن للغاية - إذا صحّ حديث أبي سعيد مرفوعاً طبعاً -؛ صحيح أنّ العلماء اختلفوا في وجه الجمع بينهما، لكنهم اتفقوا على أنّ كتابة بعض الأحاديث قد وقعت في عهد النبي^p، وقد تقدّم ذكر عدد منها، بل وقد نقل غير واحد من العلماء الاتفاق على استحباب كتابة الحديث بل وعلى وجوبه⁷.

1 - انظر: تهذيب التهذيب (4/236-237).

2 - مسند الإمام أحمد (13/475-547).

3 - ينظر: سنن الدارمي (ص 190 رقم 533)، وتقييد العلم للخطيب البغدادي (ص 101).

4 - ينظر: تقييد العلم (ص 120-122).

5 - دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث ل: امتياز أحمد (ص 416-537 ينظر).

6 - أقصد في باب كتابة حديث النبي^p؛ سواء المنع أو الإذن.

7 - قال ابن الملقن في التوضيح (3/560): "إنه زال ذلك الخلاف وأجمعوا على الجواز، ولولا تدوينه لدرس في الأعصار الأخيرة"، وقال النووي في شرح مسلم (9/129-130): "وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور السلف بجوازه ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه"، وقال في (13/142): "وفيه جواز كتابة العلم، وهو مجمع عليه الآن"، وقال ابن الصلاح (ص 108): "ثمّ إنّه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في

هذا وقد سلك العلماء في الجمع بين الأحاديث التي فيها الإذن أو الأمر بالكتابة وبين حديث أبي سعيد^٢ الدال على النهي أوجه عدة:

الوجه الأول: النَّسخ، بمعنى أنَّ النَّهْيَ الوارد في حديث أبي سعيد^٣ منسوخٌ بأحاديث الإذن بالكتابة بل والأمر بها، وهذا قول جمهور العلماء^١، قال ابن قتيبة: "أن يكون من منسوخ السنَّة بالسنة، كأنه نَهَى في أوَّل الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعدُ -لما علم أنَّ السننَ تكثرت وتفوت الحفظ- أن تُكْتَبَ وتُقَيَّدَ"^٢، وقال ابن القيم: "قد صحَّ عن النَّبِيِّ^٤ النَّهْيُ عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخِّر، فيكون ناسخاً لحديث النَّهْيِ، فإنَّ النَّبِيَّ^٥ قال في غزاة الفتح "اكتبوا لأبي شاة" يعني خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها، وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخِّر عن النَّهْيِ لأنَّه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته وهي الصَّحيفة التي كان يسمِّيها "الصادقة"، ولو كان النَّهْيُ عن الكتابة متأخِّراً لمخاها عبد الله لأمر النَّبِيَّ^٦ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلمَّا لم يَمْحُها وأثبتها دلَّ على أنَّ الإذن في الكتابة متأخِّر عن النَّهْيِ عنها، وهذا واضح، والحمد لله"^٣، وقال الخطَّابي: "وأمره بأن يكتب له-يعني لأبي شاه- دليلٌ على أنَّ كتابة الحديث غير مكروهة، وأنَّ النَّهْيَ عن كتابِ شيءٍ غير القرآن منسوخ"^٤.

وعلى هذا القول وهو نسخ حُكْم النَّهْيِ عن كتابة الحديث، فما هي العلة التي لأجلها نُهي عن الكتابة ثمَّ أذن فيها بعدُ؟ اختلف العلماء في العلة^٥ من النَّهْيِ عن كتابة الحديث على قولين:

القول الأول: أنَّ العلة في أوَّل الإسلام هي خوف الاشتغال بالحديث عن القرآن، وذلك لتتوفَّر همهم على كتابة القرآن والاعتناء به وحده، ذكر هذا القول الرامهرمزي والخطيب والذهبي^٦، وقد عبَّر عن هذا الخطيب بقوله: "خوف الانكباب عن درس غير القرآن"، ثمَّ أخرج أحاديث وأثارا تدلُّ على هذا الأمر، ثمَّ قال بعدها: "فقد تبيَّن أنَّ كراهة من كره الكتاب من الصدر الأوَّل إنما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه"^٧.

الأعصر الآخرة، والله أعلم"، وقال ابن القيم في تهذيب السنن(1780/4): "وقد وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل"، وينظر: إكمال المعلم للقاضي عياض(554/8)، وعلوم الحديث لابن الصلاح(ص108)، وسير أعلام النبلاء(80/3).

^١ - مجموع الفتاوى لابن تيمية(318/21)، وإكمال المعلم للقاضي عياض(553/8)، وشرح مسلم للنووي(129/9-130)، وينظر: كشف المشكل من الصحيحين لابن الجوزي(387/3).

^٢ - تأويل مختلف الحديث(ص412).

^٣ - تهذيب سنن أبي داود(1777/4-1778).

^٤ - أعلام الحديث(216/1)، وينظر كذلك: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(148/4).

^٥ - مما يحسن التنبيه له أن بعض العلماء ذهب إلى النسخ إلا أنه لم يصحَّ بالعلة.

^٦ - المحدث الفاضل(ص397)، وتقييد العلم(ص61)، وتذكرة الحفَّاظ(12/1).

^٧ - تقييد العلم(ص61).

القول الثاني: خوف اختلاطه واشتباهاه والتباسه بالقرآن، ذكر هذا القول ابن شاهين، والبيهقي، والقرطبي، والسمعاني، وابن الصلاح والنووي، والذهبي، وابن القيم ابن الملقن والسيوطي واختاره أكثر هؤلاء¹، يقول ابن القيم مثلاً: "وأما نهي النبي^ﷺ عن كتابة غير القرآن في أول الإسلام لئلا يختلط القرآن بغيره، فلما علم القرآن وتميز وأُفرد بالضبط والحفظ وأُمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن في الكتابة"².

ويتفرّع على هذا القول صورتان؛ **الصورة الأولى:** النهي عن كتابة الحديث مع القرآن مُطلقاً؛ بمعنى أنه لا يكتب عنه³ إلا القرآن، **والصورة الثانية:** أن النهي عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة لئلا يختلط ويلتبس به، فيشتبه على الناظر أو القارئ فيه³، يقول ابن القيم: "وقد قال بعضهم: إنما كان النهي عن كتابة مخصوصة؛ وهي أن يُجمع بين كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة خشية الالتباس، وكان بعض السلف يكره الكتابة مطلقاً"⁴، وقد ذكر بعضهم الصورة الثانية كقول مستقلاً، لكن ذكره هنا أليق.

قلت: إن صحَّ حديث أبي سعيد مرفوعاً فإنَّ دلالة ظاهرة جدًّا على النهي عن كتابة الحديث مطلقاً سواء في صحيفة مع القرآن أو لوحده.

الوجه الثاني من أوجه الجمع: أن النهي مخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ، بمعنى أن النهي إنما هو لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة والإذن لمن لم يوثق بحفظه، ومن ذكر هذا القول ابن حبان والبيهقي والرامهرمزي وابن عبد البر، والخطيب وابن الصلاح⁵.

فإنَّه من المعلوم أن مقومات الحفظ في الصدر الأوَّل من قصر الإسناد وقرب العهد وقوة الحافظة وسيلان الذهن قويَّة متوفرة فلا حاجة عندئذ للكتابة لأنَّ الاتكال عليها يؤدي إلى إهمال الحفظ، يقول الخطيب: "وأمر النَّاسُ بحفظ السنن إذ الإسناد قريب والعهد غير بعيد، ونُهي عن الاتكال على الكتاب، لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل، وإذا عُدِم الكتاب قَوِيَ لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان"⁶.

فلما ضَعُفَت تلك المقوِّمات بسبب تباعد العهد وانشار الروايات وطول الأسانيد وتشعبها واشتباها الأسماء كان كتابة العلم أمر لا بدَّ منه بل لا يمكن حفظه إلا بالكتابة فأصبحت مستحبة بل واجبة، يقول

¹ - فتح المغيث للسخاوي(39/3)، والمدخل إلى السنن الكبرى(ص 406 و411)، وتفسير القرطبي(207/11)، وأدب الإملاء والاستملاء(ص 146)، وشرح مسلم للنووي(130/9)، وتهذيب سنن أبي داود(1780/4)، والتوضيح في شرح الجامع الصحيح لابن الملقن(560/3)، وفتح الباري(208/1)، والبحر الذي زخر(484/2).

² - تهذيب سنن أبي داود(1780/4).

³ - إكمال المعلم(553/8)، وشرح مسلم(130/18)، وفتح الباري(208/1).

⁴ - تهذيب سنن أبي داود(1780/4).

⁵ - صحيح ابن حبان(265/1)، والمدخل إلى السنن الكبرى(ص 410)، والمحدث الفاصل(ص 397)، وتقييد العلم(ص 62)، ومعرفة علوم الحديث لابن الصلاح(ص 107)، وإكمال المعلم(553/8)، وشرح مسلم(130/18).

⁶ - تقييد العلم(ص 62).

الرامهرمزي: "وإنما كره الكتاب مَنْ كَرِهَ من الصِّدْرِ الأوَّل، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمد الكاتب فيهمله، أو يرغب عن تحفُّظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والثقل متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإنَّ تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: «حرصنا أن يأذن لنا رسول الله ﷺ في الكتاب فأبى»، فأحسبه -إن كان محفوظاً- في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"¹، ويقول الخطيب: "إنما اتسع النَّاسُ في كُتُبِ العلم وعوَّلوا على تدوينه في الصُّحُف بعد الكراهة لذلك، لأنَّ الرِّوَايَات انتشرت والأسانيد طالت وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علمُ الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ، مع رخصة رسول الله ﷺ لمن ضعف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك"².

الوجه الثالث من أوجه الجَمع: ذكره ابن قتيبة أنه رخص لبعض الصحابة ممن كان قارئاً دون من لم يكن كذلك، قال رحمه الله: "أن يكون خصَّ بهذا عبد الله بن عمرو، لأنَّه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة، ويكتب بالشرمانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن، ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما آمن على عبد الله بن عمرو ذلك، أذن له"³.

قلت: هذا الوجه رغم جلالته إلا أنه ضعيف؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد أذن لعددٍ من الصحابة غير عبد الله بن عمرو في الكتابة، وكان كثير منهم كاتباً.

المبحث الثاني: منع الخلفاء الراشدين من كتابة حديث النبي ﷺ، وعدم وقوع ذلك في عصرهم بل ولا في القرن الأوَّل.

والمقصود بهذه الشبهة هو أنَّ الخلفاء الراشدين وكثيراً من الصحابة والتابعين منعوا منعاً شديداً من كتابة حديث النَّبِيِّ ﷺ، ولم يقع ذلك في عصرهم بل ولم يقع خلال مائة سنة من الزَّمان، وهذا دليلٌ على أنَّ كُتُبِ الحديث ومنها صحيح البخاري محتلفة من عمل البشر.

وقد ادَّعى الحداثيون أنَّ السُّنَّة لم تُدَوَّن طيلة المائة سنة الأولى وكان من أكبر أسباب ذلك زيادة على نهي النبي ﷺ منع الخلفاء الراشدين لكتابتها، بل ومحاربة ذلك كما عبَّر بعضهم، يقول إبراهيم فوري: "حارب الخلفاء الراشدون وعلى رأسهم الخليفة أبو بكر وعمر كتابة السنة، ومضى القرن الأول للهجرة ولم يكتب شيءٌ منها"⁴، ويقول رشيد أيلال: "وقد سار الخلفاء الراشدون على نفس النهج في عدم كتابة الحديث"¹.

¹ - المحدث الفاضل(ص 397).

² - تقييد العلم(ص 73-74).

³ - تأويل مختلف الحديث(ص 412).

⁴ - تدوين السنة(ص 21) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 134).

وقد ذكر الحداثيون جملةً من الآثار عن الصحابة وخصوصاً الخلفاء تُدلل على ما ذهبوا إليه: منها ما أخرجه الحاكم عن القاسم بن محمد، قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ρ ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فَعَمَّيْ، فقلت: أَتَتَقَلَّبُ لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمَّا أصبح قال: أي بنية، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنا فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيتُ أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدَّثني فأكون قد نقلتُ ذلك".

ومنها ما أخرجه ابن سعد وعبد الرزاق والبيهقي والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من طرق عن الزهري، عن عروة بن الزبير، أنَّ عمر بن الخطاب τ أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ρ فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له قال: إني كنت أردتُ أن أكتب السنن، وإني ذكرتُ قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً، وقد روي بألفاظ².

ومنها ما ذكره الذهبي³ "أنَّ أبا بكر الصديق τ جمع النَّاس بعد وفاة نبيهم فقال: إنَّكم تُحدِّثون عن رسول الله ρ أحاديث تختلفون فيها، والنَّاسُ بعدكم أشدُّ اختلافًا، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه".

قال الحداثيون إنَّ فعل الخلفاء الراشدين والصحابة الذين ثبت عنهم النهي عن كتابة العلم تأكيدٌ لنهي النبي ρ عن كتابة حديثه، فالخلفاء الراشدون تمسَّكوا بنهي النبي ρ عن كتابة الحديث، ومنع الخلفاء الراشدين وكذا الصحابة المتقدم ذكرهم من كتابة الحديث يُعطي النهي صفة الاستمرارية ويردُّ على من تأوَّل النهي في حديث أبي سعيد τ المتقدم على خشية التباس الحديث بالقرآن في أوَّل الأمر فلما زالت العلة بموت النبي ρ جاز كتابة حديثه لأنه القرآن دون وعرف، بمعنى أنَّ النهي ليس خاصاً بعصر النبوة فقط بل هو باق على إطلاقه، ففهم الخلفاء الراشدين يدلُّ على أنَّ النهي عن كتابة الحديث ليس خاصاً بعصر النبوة فقط، بل هو باق على إطلاقه، ويؤيد هذا ما كان عليه كثير من الصحابة في النهي عن كتابة الحديث، وهذا فيه الدلالة الواضحة على أن كتب الحديث من وضع النَّاس وليس هي من أقوال النبي ρ وإلا لجمعه الصحابة رضي الله عنهم كما فعلوا مع القرآن ولفعله التابعون كذلك.

¹ - صحيح البخاري نهاية أسطورة (ص 17).

² - استدلال بهذا الأثر: رشيد أيلال في كتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة (ص 18)، وإبراهيم فوزي في تدوين السنة (ص 21) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنَّة النبوية (ص 157).

³ - تذكرة الحقاظ (9/1)، وقد استدلال بهذا الأثر: رشيد أيلال في كتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة (ص 17-18)، وإبراهيم فوزي في تدوين السنة (ص 58) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية (ص 165-166)، وقبلهما: أبو رية في أضواء على السنة المحمدية (ص 29) كما في الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص 54).

يقول إبراهيم فوزي: "تمسك الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ بحديثه الذي نهى فيه عن كتابة السنة، فأمسكوا عن تدوينها، وتشددوا ضد الذين كانوا يكتبونها، وكانوا يتلفون ما كتب منها، ولم يرد على لسان أحد من الصحابة أن النبي ﷺ نسخ حديث النبي عن كتابتها"¹، ويقول كذلك: "مضى القرن الأول للهجرة ولم يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين أنه دون صحيفة، أو كتب كتابًا يحوي أحاديث النبي ﷺ وسننه، سوى ما روي عن بعضهم أنه كتبوا لأنفسهم أحاديث عن الرسول ﷺ لكي يحفظوها، ثم أتلفوها، ولم يصل شيء منها إلى الذين قاموا بجمع السنة في القرن الثالث الهجري"²3.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون كانوا أشد الناس تعظيمًا لأحاديث النبي ﷺ، وأحرص الناس على اتباع السنة، ولا شك أن اتباع السنة يقتضي حفظها حفظًا جيدًا والحرص على فهمها، ولذلك حرص الصحابة على نقل كل دقيق وجليل من سنة النبي ﷺ.

يقول أبو بكر τ في حديث طويل في مطالبة فاطمة رضي الله عنها بالميراث وفيه: "لست تاركا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ"⁴.

ويقول عمر τ في حديث طويل في قصة رأيا رآها وفيه: "وإني أشهد الله على أمراء الأمصار إنني إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم، ويؤتوا لهم سنة نبيهم ﷺ، ويرفعوا إلي ما عمي عليهم"⁵.

ويقول ابن عباس⁶ ووائل ابن حجر⁷ وزيد بن خالد الجهني⁸ رضي الله عنهم، قال كل منهم: "لأنظرني إلى صلاة رسول الله ﷺ... الأحاديث بطولهما في وصف صلاة النبي ﷺ".

فالصحابة رضي الله عنهم أحسوا بالمسؤولية في نقل السنة لأنها من الدين، فقاموا على ذلك على أكمل وجه، ولما كان جيل الصحابة أقوى الناس حفظًا لاجتماع مقومات الحفظ فيهم كما تقدمت الإشارة إليه كان اعتمادهم على الحفظ، فلما ضعفت تلك المقومات كتب من كتب بحسب درجة ضعف تلك المقومات المشار إليها آنفة؛ لأن العبرة والمقصد هو نقل السنة؛ فإذا نقلت بالحفظ والضبط وهذا ما كان عليه الجيل الأول فيها ونعمت وحبذا هذا الأمر، وإذا اختل الحفظ وقل الضبط شرع الكتاب بل ووجب، لأن

¹ - تدوين السنة (ص 67) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية (ص 157).

² - ومنهم طبع الإمام البخاري.

³ - تدوين السنة (ص 57) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية (ص 146-147).

⁴ - صحيح البخاري (رقم: 3093).

⁵ - مسند أحمد (1/249-251 رقم 89)، وإسناده صحيح.

⁶ - صحيح البخاري (رقم: 4570).

⁷ - مسند أحمد (رقم 18850 و18870 و18876).

⁸ - صحيح مسلم (رقم: 765)، ولفظه: "لأزمرَّ صلاة رسول الله ﷺ... الحديث".

واجب حفظ السنة في هذه الحالة مقدّم على مجرد الاهتمام بالحفظ الرديء.

ولذلك فمن المحال شرعا وعقلا أن يمنع صحابة النبي ﷺ وهم أحرصُ النَّاسِ على الاقتداء بالنبي ﷺ من كتابة حديثه منعا مُطلقا، كيف لا وقد أدّوا السُّنَّةَ لمن جاء بعدهم كما سمعوها من النبي ﷺ، فحفظوا ما حفظوا وأدوه، وكتبوا ما كتبوا وأدوه.

الثاني: أنَّ جل الآثار المتقدّمة إن لم يكن كلها ضعيفة لا تثبت وبعضها ضعيف جدا:

أمّا حديث عائشة رضي الله عنها في حرق أبيها خمسمائة حديث، فأخرجه الحاكم¹: حدثني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، أنا محمد بن موسى² البربري، أنا المفضل بن غسان، أنا علي بن صالح، أنا موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن، عن إبراهيم بن عمر³ بن عبيد الله التيمي، حدثني القاسم بن محمد، قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيرا، قالت: فعَمَّني، فقلت: أتتقلّب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أيّ بُنيّة هلمي الأحاديث التي عندك، فجيئته بها، فدعا بنا فحرّقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خَشِيتُ أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ قد ائتمنته ووثقتُ ولم يكن كما حدّثني فأكون قد نقلت ذلك".

وهذا حديث ضعيف؛ فيه محمّد بن موسى البربري وهو محمد بن موسى بن حماد أبو أحمد المعروف بالبربري، قال الدارقطني: "ليس بالقوي"⁴، وقيل إنه لم يحفظ إلا حديثين هذا ليس منها⁵، وقد قال الذهبي بعد إيراد هذا الحديث في "تذكرة الحفاظ": "فهذا لا يصح".

وأما أثر عمرؓ في عزمه على جمع السنن ثمّ تراجع بعد الاستخارة، فأخرجه عبد الرزاق⁶ ومن طريقه البيهقي⁷ وابن عبد البر⁸ والخطيب⁹ عن معمر، عن الزهري، عن عروة، أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب يكتب السنن، فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فظفّق يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبها، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا».

وهذا الأثر لا يصح لانقطاعه بين عروة وعمرؓ، وهكذا رواه معمر، وتابعه شعيب بن أبي حمزة

¹ - فيما نقله عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (11-10/1).

² - في مسند الصديق لابن كثير كما في كنز العمال (285/10): "موسى بن حماد". قلت: هو أبو محمد بن موسى.

³ - في مسند الصديق لابن كثير كما في كنز العمال (285/10): "إبراهيم بن عمرو عن عبيد الله التيمي".

⁴ - سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم 221).

⁵ - تاريخ بغداد (397/4).

⁶ - المصنف (رقم: 20484).

⁷ - المدخل إلى السنن الكبرى (ص 407).

⁸ - جامع بيان العلم وفضله (274/1).

⁹ - تقييد العلم (ص 49 رقم 66).

والثوري.

أما متابعة شعيب، فأخرجها أبو إسماعيل الهروي¹ والحنائي² والخطيب³ من طرق عن أبي اليمان، أخبرني شعيب، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير "أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن... فذكره. وأما متابعة سفيان، فأخرجها الخطيب⁴ عن حنبل بن إسحاق، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن معمر، عن الزهري، عن عروة قال: أراد عمر أن يكتب السنن، فاستخار الله تعالى شهراً، ثم أصبح وقد عزم له فقال: «ذكرت قوما كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله Y».

هكذا روى هذا الحديث حنبل بن إسحاق عن قبيصة، وخالفه ابن سعد⁵ فرواه عن قبيصة أخبرنا سفيان، عن معمر، عن الزهري قال: "أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن... فذكره" وروى هذا الحديث محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري بوجه آخر، رواه عنه⁶، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب: "أنه أراد أن يكتب السنن فاستخار الله شهر...". فذكره، فزاد الفريابي في الإسناد عبد الله بن عمر ويكون الإسناد به متصلاً، وهذه الرواية الظاهر جدا أنها شاذة لمخالفتها رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ورواية شعيب عن الزهري وكذا رواية قبيصة عن الثوري عن معمر عن الزهري من وجه، والفريابي وقبيصة متقاربان في الثوري⁷، فترجح رواية قبيصة عنه من الوجه الذي يوافق رواية معمر وشعيب، ولذلك قال الخطيب: "هكذا قال في هذه الرواية عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بخلاف رواية قبيصة عن الثوري، وقد روى هذا الحديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، فوافق رواية عبد الرزاق عن معمر، ورواية قبيصة عن الثوري عن معمر، وقال: عن الزهري، عن عروة، عن عمر".

وروى هذا الحديث يونس بن يزيد عن الزهري بوجه آخر، فقد أخرج الخطيب من طريق ابن أبي داود، حدثنا أحمد ابن عمرو بن السرح، حدثنا ابن وهب عن يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه عروة، قال: "أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن فاستشار فيها أصحاب رسول الله... فذكره. وهذه الرواية ترجع إلى عروة.

وأما أثر أبي بكر الصديق، فلم أقف له على إسناد، وقد ذكره الذهبي في "التذكرة"⁸ التي نقل منها من

1 - ذم الكلام (247/3-248).

2 - الحنائيات، وهو فوائد أبي القاسم الحنائي (579/1).

3 - تقييد العلم (ص 50-51 رقم 69).

4 - تقييد العلم (ص 49-50 رقم 67).

5 - الطبقات الكبرى (286/3).

6 - أخرجه روايته: الخطيب في تقييد العلم (ص 50 رقم 68).

7 - ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (722/2-726).

8 - تذكرة الحقاظ (ص 9).

من تقدّم ذكرهم، وقد قال الذهبي: ومن مراسيل بن أبي مليكة أنّ الصديق جمع النَّاس بعد وفاة نبيهم فقال: إنَّكم تحدّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه".

وأنت ترى أن الذهبي صدّر ذكره لهذا الأثر بقوله: "ومن مراسيل بن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس"، وهذا يكفي في إسقاط هذا الأثر.

الثالث: أنّ كثيرا من الصحابة ومنهم بعض الخلفاء الراشدين قد كتّبوا في عهد النبي ﷺ واستمروا على الكتابة بعده، لا كما ادعاه إبراهيم فوزي وغيره من الحدّاثين، وقد تقدّم ذكر كثير من ذلك في المبحث السّابق ومن ذلك كتاب أبي بكر τ في الصدقات، وصحيفة علي بن أبي طالب τ وهو أحد الخلفاء الراشدين.

يقول ابن القيم رحمه الله: "قد صحّ عن النبي ﷺ التّهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخّر، فيكون ناسخا لحديث التّهي، فإنّ النبي ﷺ قال في غزاة الفتح "اكتبوا لأبي شاة" يعني خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها، وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخّر عن التّهي لأنّه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته وهي الصحيفة التي كان يسمّيها "الصادقة"، ولو كان التّهي عن الكتابة متأخرا لمحاها عبد الله لأمر النبي ﷺ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلمّا لم يمحّها وأثبتها دلّ على أنّ الإذن في الكتابة متأخّر عن التّهي عنها، وهذا واضح، والحمد لله¹.

الرابع وهو تابع للذي قبله: أنّه وإن ثبت نهي بعض الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث، إلا أنّه قد ثبت عن كثير منهم الإذن في ذلك ومنهم بعض الخلفاء الراشدين كما تقدّم، بل من ورد عنهم الإذن في الكتابة أكثر بكثير ممّن ورد عنهم المنع، وكلّ من التّهي والإذن كان لعلّة وحاجة، فينبغي عندئذ حمل كلّ منهما على العلة التي لأجلها نهي بعضهم وأذن الآخري؛ لأنّ الحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

يقول الخطيب البغدادي: "فلمّا أمّن ذلك ودعت الحاجة إلى كتّب العلم لم يُكره كتّبه كما لم تكره الصحابة كتب التّشهُد، ولا فرق بين التّشهُد وبين غيره من العلوم في أنّ الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كتّب الصحابة ما كتبه من العلم وأمروا بكتّبه إلا احتياطا كما كان كراهتهم لكتّبه احتياطا، والله أعلم"².

فلمّا تطلبنا العلة عن نهي الصحابة والتابعين عن الكتابة وجدنا أنّ بعضهم كان ينهي عن الكتابة خشية الاتكال على الكتاب وترك الحفظ وقد تقدّم، ومنهم من نهي عن الكتابة خشية أن يصير العلم إلى غير أهله فلا يفهموه على وجهه³، ولما تطلبنا علة الإذن وجدنا أنّ الذين كتّبوا من الصحابة والتابعين كان

¹ - تهذيب سنن أبي داود (4/1777-1778).

² - تقييد العلم (ص 118).

³ - ذكر هذا الوجه: الخطيب في تقييد العلم (ص 66).

مقصدهم حفظ العلم لا غير، فلما خشوا ضياع العلم إن لم يقيّدوه كتبوه.

وبعد مرحلة التابعين ومن بعدهم بقليل، استقرّ الإجماع على جواز كتابة الحديث بل على استحبابه بل على وجوبه وقد تقدّم النقل عن العلماء في تقرير ذلك.

ومما تقدّم تعلم أنّه لا تعارض في حقيقة الأمر بين مَنْ نهي من الصّحابة والتّابعين عن كتابة الحديث وبين مَنْ أُذِنَ، لأنّ كلّ قولٍ يحمل على حالٍ وظرفٍ وسببٍ قد تقدّم ذكره، وفي هذه الحالة تكون المسألة من باب المختلف كما سبق تقريره في الأحاديث المرفوعة الواردة عن التّهي عن كتابة الحديث والأحاديث الواردة عن الإذن بالكتابة، إلا أنّه يضاف هنا إلى أوجه الجمع التي لم تذكر في المبحث السابق أوجه أخرى باعتبار أنّ في المبحث الأوّل تمّ الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، أمّا هنا فالجمع بين فعل الصّحابة والتّابعين التي ظاهرها التّعارض، ومما ذكر في أوجه الجمع غير ما سبق:

خوف ضياع العلم: قال الحافظ ابن حجر: "قال العلماء: كره جماعة من الصّحابة والتّابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً، كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهِمَمُ وحشِي الأئمّة ضياع العلم دَوْنوه"¹.

خوف أن يصير العلم إلى غير أهله، فممنع من الكتابة جماعة من التابعين خشية أن يصير العلم إلى غير أهله فلا يفهموه على وجهه، ولذلك هناك من أتلف الكتب ودفنها لأجل ذلك².

المبحث الثالث: تأخر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة، وتأخر تدوين صحيح البخاري إلى منتصف القرن الثالث.

والمقصود بهذه الشبهة أنّه لما منع النبيّ ρ من كتابة الحديث الذي تقدّم ذكره في الشبهة الأولى، وكذلك منع الخلفاء الراشدون من ذلك وقد تقدّم ذكره في الشبهة الثّانية، فهذا يعني أنّ الأحاديث لم تُدوّن لا في عصر النبيّ ρ ولا في عصر صحابته الكرام، فتأخّر تدوين السنّة إلى بداية القرن الثّاني يعني بعد موت النبيّ ρ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنّها من وضع النّاس وليس وحياً أو حتى ليس من قول النبيّ ρ ، إذ لو كانت كذلك لدوّنت في عصر الصّحابة كما دُوّن القرآن.

فالحدثيون زعموا أنّ الظروف السياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين كالسنة والشيعية والخوارج هي التي جعلت كلّ طائفة تختلق الأحاديث وتضيفها إلى النبيّ ρ لتبرير ما هم عليه، وهذه شبهة المستشرقين أُشْرِبها هؤلاء كما تقدّم ذكره في المقدمة، يقول مُحمّد أركون: "إنّ السنة كُتبت متأخرة بعد موت الرسول ρ بزمن طويل وهذا ولّد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتى اليوم بين الطوائف الثلاث؛ السنة والشيعية والخارجية، وصراع هذه الفرق الثلاث جعلهم يحتكرون الحديث ويسيطرون عليه لما للحديث من علاقة

¹ - فتح الباري(208/1).

² - ذكره الخطيب في تقييد العلم(ص66).

بالسلطة القائمة... وهكذا راح السنّة يعترفون بمجموعتي البخاري ومسلم المدعوتين بالصّحّحين¹.

هذا ما قرّره الحدّاثيون فيما تأخر تدوينه مائة سنة، فكيف بما دُوّن في أواسط المائة الثالثة-وهو صحيح البخاري-فلا شكّ في أنّه مختلق مصنوع، والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوّل: أنّه ورُغم ما تقدّم بيّأه في المبحث الأوّل من أنّه قد كُتبت بعض الأحاديث في عصر النّبِيّ ρ ، وبعض الصّحائف في عهد الصّحابة إلا أنّ جمع السنّة النّبوية كلّها في عهد النّبِيّ ρ أو في عهد الخلفاء الراشدين أمرٌ شاقٌّ للغاية وهو من الأسباب التي لم يُجمع لأجلها السنة جملةً واحدة أو في وقتٍ قصير، فهي ليست كالقرآن، فمن المعلوم أنّ سنّة النّبِيّ ρ سواء القولية أم الفعلية أم التقريرية شارحة للقرآن، فالقرآن العظيم لما كان معجزاً بألفاظه ومعانيه وبلغ في ذلك الغاية، ومتعبّداً بتلاوته في الصّلاة وغيرها جاء مجملاً وعماماً ومطلقاً، جاءت السنة فبيّنت معانيه بيانا شافيا تمثلت في جميع أقواله ρ وأفعاله وتقريراته، فحجم القرآن بالنسبة إليها صغير جدا، فتكون عملية جمعه سهلة ميسورة، أمّا أحاديث النّبِيّ ρ فكثيرة جدا لا تكاد تُحصى فجمعها يحتاج إلى وقتٍ طويل وزمنٍ مديد، ويكون على مراحل، وهذا هو الذي حدّث فعلا كما سيأتي بيانه بإذن الله Y .

الثاني: أنّ القرآن كذلك لم يُجمع في مصحفٍ واحد في عهد النّبِيّ ρ ، فمع أمر النّبِيّ ρ بكتابة القرآن لم يفعله النبيّ ρ ، ولم يجمع في عهده ρ ، بل كان أوّل جمعٍ للقرآن في مصحفٍ واحد في عهد أبي بكر الصديق τ ، ثمّ جمع الجمع الثاني في عهد عثمان بن عفان τ ، فالنّبِيّ ρ حدّث على كتابة القرآن والحديث جميعا كما تقدم تقريره إلا أنّ ذلك كله يقع في عهده ρ ، فلما جاء عهد الصحابة وكان الحاجة لجمع القرآن جمعه في مصحفٍ واحد، ولما جاء عهد التابعين فمن بعدهم جمعوا السنة في كتب².

فهذا الذي حدث مع جمع القرآن وقع مع جمع السنة كما سيأتي في الوجه الذي بعد هذا، وعليه فإذا حاكمنا هؤلاء الحدّاثيين إلى أصلهم هذا، فلا بدّ من الطعن في القرآن، لأنّ أوّل من جمعه في مصحفٍ واحد هو أبو بكر الصديق τ وهو الجمع الأوّل، ثمّ جمعه بصفة أخرى الجمع الثاني عثمان بن عفان τ ، بل إنّ أبا بكر τ لما أشار عليه عمر بجمع القرآن في مصحفٍ واحد تردّد أوّل الأمر وعلل ذلك بأن النبيّ ρ لم يفعله، قال أبو بكر τ لزيد بن ثابت في قصة تكليفه بجمع القرآن في مصحف: "إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ρ ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر» وسيأتي هذا

¹ - محمّد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد (ص101).

² - ينظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص 38 و39 و51)، وحجية السنة لعبد الغني عبد الخالق (ص 422-423)، وعلوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح (ص 18 و19)، والسنة قبل التدوين محمد عجاج الخطيب (ص224).

الأثر قريبا.

فها هو أبو بكر τ يتردد في جمع القرآن لأنَّ النَّبِيَّ ρ لم يفعله، فلمَّا تدبر جيدا في اقتراح عمر τ وجد أنَّ المصلحة تقتضي فعل ذلك ففعله، فكذلك كان الأمر تماما بالنسبة للسنة، وهو ما سنأخذه في الوجه الثالث.

الثالث: أنَّ السَّبب الذي لأجله تأخَّر تدوين السُّنَّة هو نفسه السَّبب الذي لأجله تأخَّر جمع القرآن في المصحف، فإنَّ تدوين كلِّ من القرآن والحديث إمَّا كان لحاجة الأمة لذلك، فلعدم حاجة الأمة في الصدر الأوَّل في عهد النَّبِيِّ ρ لجمع القرآن في مصحفٍ واحد لم يجمع، وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث.

يقول زيد بن ثابت τ فيما يخص جمع القرآن: «أرسل إليَّ أبو بكر τ مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكر τ : إن عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ρ ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنَّك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ρ ، فتتبع القرآن فاجمعه، «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، قلت: «كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ρ ؟»، قال: هو والله خير، " فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبع القرآن أجمعه من العُصب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر τ "¹.

وأما فيما يخص جمع السنة فقد قال عبد الله بن دينار: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ρ فاكتبه، فإنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ρ ، وَلْتَفْشُوا الْعِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يَعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا"²، وروى الدَّارِمِيُّ بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ρ فاكتبوه، فإنِّي قد خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ أَهْلَهُ"³.

فأنت ترى أنَّ العلة التي لأجلها جمع أبو بكر τ القرآن هي نفسها التي أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله

¹ - أخرجه البخاري(رقم: 4986).

² - صحيح البخاري(رقم 99).

³ - سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

لأجلها بجمع السنّة، ولئن كان القرآن في عهد النبي ρ وصدر من خلافة أبي بكر τ محفوظا في الصدور وفي بعض الوسائل الأخرى كلخاف الأشجار والجلود والعظام، فكذلك الشأن بالنسبة للسنّة؛ كانت في عهد النبي ρ وزمن الخلفاء الراشدين وصدرا من خلافة بني أمية محفوظة في الصدور وفي بعض الصحائف التي كتبت في عهد النبي ρ والصحابة والتابعين التي تقدم ذكر كثير منها في المبحث الأول.

وإذا أردت البيان أكثر فيما يخص تدوين السنة، فمن المعلوم عند المشتغلين بعلوم الشريعة عموماً وبعلوم الحديث على وجه الخصوص أنّ التصنيف في الحديث وعلومه مرّ بمراحل عديدة، كحال جمع القرآن، وكان لظهور كتّيب السنّة علاقة وطيدة جداً بحاجة السنّة لذلك النوع من التصنيف في أيّ مرحلة من مراحل تاريخ هذه الأمة، فمن المعلوم أنّ علماء الحديث قد بذلوا في سبيل جمع سنّة النبي ρ ونقدها وتمحيصها والذب عنها جهوداً فاقت كلّ الجهود المبذولة في العلوم الأخرى، وكانت كلّ مرحلة من مراحل مجد الأمة التليد قد احتاجت خدمةً لسنّة النبي ρ تختلف عن مرحلة أخرى، فكان ظهور تلك المصنّفات الحديثية لحاجة السنّة لذلك النوع من التصنيف في تلك المرحلة، وبذلك نستطيع أن نُفسّر لماذا كان ظهور تلك المصنّفات في الحديث مُتتالياً ومُتتابعاً ومُتنوّعاً ولم يكن جملة واحدة وفي وقت واحد.

وإذا أردت التفصيل أكثر في هذا الأمر فلك أن تُصيغ السؤال الآتي: لماذا كان ظهور كتب الأبواب كالموطآت والمصنّفات مثلاً مُتقدّماً على كتب المسانيد، ولماذا كانت كتب المسانيد مُتقدّمة على كتب الصّحاح، ولماذا كانت كتب الصّحاح مُتقدّمة على كتب السنن؟ والجواب على هذا التساؤل أنّ حاجة السنّة في مرحلة مُعيّنة من تاريخ أمة الإسلام كانت لكتب الأبواب فظهر ذلك النوع من التصنيف، ولما احتاجت السنّة للمسانيد ظهرت تلك الكتب، ولما كانت الحاجة ماسّة لتنقية الأحاديث وجمعها في كتاب ظهرت كتب الصّحاح، وهكذا.

فإذا أردت التفصيل والتدقيق أكثر، فإنّ من المعلوم والمقطع به أنّ بعض الأحاديث قد كُتبت في عصر النبي ρ وقد تقدّم تقرير ذلك، ثمّ كان عصر الصحابة، فظهرت بعض الصحائف كما تقدّم ذكره؛ كالصحيفة الصّادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري، وصحيفة سمرة بن جندب τ ، وكذا في عهد التابعين كصحيفة همام بن منبّه عن أبي هريرة τ وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن هنيك عنه كذلك.

لكن ورغم ظهور تلك الصحائف في عصر الصحابة وفي صدر عصر التابعين إلا أنّ التصنيف على الأبواب لم يظهر بعد، بل ولم يظهر حتى مجرد الجمع، لماذا؟ لأنّ السنّة في ذلك الوقت ليست بحاجة إلى الجمع ولا التصنيف لأنّها ببساطة محفوظة في صدور الصحابة والتابعين، فهم وعاءها المحفوظ الذي لا خوف عليه من الضياع¹، لكن لما مات أغلب الصحابة بل تقريباً كلّهم وكذا أكثر التابعين وقلّ مع ذلك الحفظ،

¹ - يقول الحافظ ابن رجب كما في شرح علل الترمذي (341/1): "اعلم أنّ العلم المتلقى من النبي ρ من أقواله وأفعاله، كان الصحابة رضي

مع انتشار الروايات وبداية طول الأسانيد وتشعبها، خيفَ على السُّنَّة من هذا الجانب أن تتأثر أو أن يضيع شيءٌ منها، فكانت الحاجة وقتئذٍ ماسةً جدًّا لجمع أحاديث النَّبِيِّ ﷺ، وبالفعل فقد وفقَ اللهُ Y الخليفة الرَّاشد الخامس عمر بن عبد العزيز لمحاولة جمع سُنَّة النَّبِيِّ ﷺ على سبيل الاستقصاء وإن كان ناقصاً، وقد بعث لابن خالته أبي بكر بن عمرو بن حزم وللإمام الزهري وأمرهما بكتِّب أحاديث النَّبِيِّ ﷺ، فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن دينار قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكْتبْه، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبِيِّ ﷺ، ولفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا"¹، وأخرج هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني بلفظ: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فأجمعوهُ"²، وعن ابن شهاب الزُّهري قال: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السُّنن فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كلِّ أرضٍ له عليها سلطان دفترًا"³، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فأكتبوه، فَإِنِّي قَدْ خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وذهاب أهله"⁴.

وهذا الذي فعله عمر بن عبد العزيز مع سُنَّة النَّبِيِّ ﷺ مثل ما فعله أبو بكر الصديق ؓ بالقرآن سواء، فكان سبب جمع عمر بن عبد العزيز للحديث هو الخوف عليه من الضياع بسبب موت حُفَّاظ الحديث، فكانت السُّنَّة في تلك المرحلة في أحوج ما تكون للجمع، فظهر هذا النوع من خدمة السُّنَّة وهو الجمع المجرد بدون تصنيف ولا تبويب ولا ترتيب.

ومع أنَّ أحاديث النَّبِيِّ ﷺ ليست كالقرآن فإنَّه ورغم محاولة جمع الإمام الزُّهري وأبي بكر ابن حزم لأحاديث النَّبِيِّ ﷺ إلا أنَّ ذلك يُعَدُّ مستحيلًا، فمن المحال أن تكون أحاديث النَّبِيِّ ﷺ كلُّها في كتابٍ واحد، ومع ذلك فالدِّينُ محفوظٌ والسُّنَّةُ محفوظةٌ، فالإضافة إلى الجمع الذي جمعه الإمامان في تلك الدِّفاتر بَقِيَ هناك في هذه المرحلة من الأحاديث مما لم يمسه الجمع، ومع ذلك بَقِيَ من يحفظ الأحاديث في صدره، وكان ذلك الحفظ متفاوتًا؛ فمنهم من يحفظ العدد اليسير من الأحاديث، وهناك من يحفظ المئات وهناك من يحفظ الآلاف من الحديث.

وبعد مرحلة جمع الإمامين للحديث مع ما هو محفوظٌ في الصُّدور عند علماء الحديث وأئمَّة الأمصار جاءت مرحلةٌ أخرى هي مرحلةُ التَّصنيف والترتيب، فظهرت في طبقة تلاميذ الزُّهري من أمثال الإمام مالك

الله عنهم في زمن نبيهم ﷺ يتداولونه بينهم حفظاً له برواية، ومنهم من كان يكتب"، وينظر: الأضواء الكاشفة للمعلِّمي (ص 33-34).

¹ - صحيح البخاري (كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).

² - تاريخ أصبهان (1/366).

³ - جامع بيان العلم وفضله (1/331 رقم 438).

⁴ - سنن الدارمي (ص 189 رقم 527).

ومعمر بن راشد وابن عيينة والثوري وابن المبارك والرَّبِيع بن صَبِيح وغيرهم ما يُسَمَّى بِكُتُبِ الأَبْوَابِ، فَصَنَّفَ كثيرٌ من علماء هذه المرحلة كتباً مُصنَّفةً مُرتَّبةً على الأَبْوَابِ، وكان هذا أوَّلَ ظهورٍ للتَّصنيفِ والتَّرتيبِ في تاريخ أُمَّةِ الإسلامِ، وكان ذلك لحاجة السُّنَّةِ لهذا النَّوعِ من التَّأليفِ، فإنَّ في تلك المرحلة قد تمكَّنت كثير من البدع وانتشرت في الناس، وكذلك قد ظهرت مدرسة الرِّأي في العراق، ولا يخفى على طلاب العلم ما كان عليه أهل البدع من مخالفة أهل السنة في أصول الاستدلال، كما لا يخفى على طلاب العلم الصِّراع الذي كان بين مدرسة الرِّأي بالعراق ومدرسة الحديث والآثار بالحجاز في تلك المرحلة، ولما وطَّعت قليلاً مدرسة الرِّأي بادي الرِّأي وكان كلامهم في الفقه قد انتشر حتى خارج العراق، احتاج أهل الحديث للكتب المرتَّبة على الأَبْوَابِ الفِقهية لكي يرجع إليها من يحتاج التَّفَقُّه من أهل الحديث والرِّأي فظهرت تلك الكتب¹، كالموطأ لمالك، والجامع لسفيان الثوري، والجامع لمعمر بن راشد كذلك، وكتب ابن المبارك وحمَّاد بن سلمة، ومُصنَّف عبد الرزاق، وغيرها من المصنَّفات، كلُّها كان لها التَّرتيب نفسه والمقصد ذاته وإن اختلفت التَّسميات، وهو جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة في الفقه ليتفق من أراد من أهل السُّنَّة.

وُعيِدَ هذه المرحلة بقليلٍ ظهرت كتب المسانيد، الذي كان في حدود المائتين، وكان مقصد المصنِّفين على المسانيد في تلك المرحلة هو استقصاء الأحاديث المرفوعة فقط وعدم خلطها بالموقوف والمقطوع كما في المرحلة السَّابِقة، وجمع تلك الأحاديث في موسوعات بغض النَّظر عن الصَّحَّة والضعف وبغض النَّظر على التَّبويب، وإمَّا كان حاجة السُّنَّة في تلك المرحلة جمع القدر الأكبر من الأحاديث المرفوعة في كتب مستقلة، فظهرت كتب المسانيد، يقول الحافظ ابن حجر: "...إلى أن رأى بعض الأئمَّة أن يُفردَ حديث النَّبيِّ ﷺ خاصَّةً، وذلك على رأس المائتين، فصنَّف عبَّيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنَّف مسدَّد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنَّف أسد بن موسى مسنداً، وصنَّف نُعيم بن حماد الخُزاعي نزِيل مصر مسنداً، ثُمَّ اقتنى الأئمَّة بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمامٌ من الحفاظِ إلا وصنَّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنَّف على الأَبْوَابِ والمسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة"²، والملاحظ على هذه المرحلة كثرة كتب المسانيد وكثرة العلماء الذين صنَّفوا على المسانيد، فما من عالمٍ من المشاهير تقريباً إلا وقد صنَّف مسنداً كما سبق في قول ابن حجر، يقول بكر بن خلف: "قال عبد الرَّحْمَنِ بن مهدي حين طلبوا المسند: ما أحسن هذا، إلا أُنِّي أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثَّقَات"³، وقول بكر بن خلف: "حين طلبوا المسند"، تشعر أن هذا الطلب كان حثيثاً وقوياً لدرجة أنَّ الإمام ابن مهدي خشي من التَّفريط في الأخذ عن الرُّوَاة لِشِدَّةِ الاهتمام بكتابة المسند.

¹ - ينظر: مقدمة المعرفة لابن أبي حاتم (ص 3-5)، والمدرسة الفقهية للمحدثين لعبد المجيد محمود (ص 78-97).

² - هدي السَّاري (ص 4-5).

³ - المعرفة والتاريخ للفسوي (60/3).

انتهت مرحلة المسانيد وقد فُرج والحمد لله من جمع أكثر الأحاديث المرفوعة، وقد تقدّم أنّها أعني كتب المسانيد لم يلتزم أصحابها الصّحة بل جمعت الصّحيح والضّعيف والمنكر والشاذ، بل وحتى الموضوع، فكانت الأحاديث ليست صافية، احتاجت المرحلة التي بعدها إلى من يُغزبل هذه الأحاديث ويُنقّيها ويُخرج لنا الصّحيح صافيا نقيّاً، فجاء دور المصنّفين في الصّحيح، وهذا الإمام إسحاق بن راهوية وهو أحد علماء الحديث الكبار وأحد أصحاب المسانيد يُصوّر لنا كيف جاءت مرحلة كتب الصّحاح، فهو أحد المصنّفين في المسانيد وكان ذات يوم في حلقة فأشار على طلابه أن يجمع أحدهم الحديث الصّحيح، فقال: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنّة رسول الله¹"، وكان الإمام البخاري أحد تلاميذه في المجلس فوق ذلك في قلبه، فعزم على تصنيف الجامع الصّحيح، ففعل وتبعه على ذلك تلميذه مسلم، فكان بذلك سبب ظهور التّصنيف على الصّحاح لحاجة الأُمَّة لذلك النوع من التّصنيف.

وفي هذه المرحلة نفسها بدء ظهور التّصنيف في "السنن" وقد صنّف في هذه المرحلة الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي (ت 255هـ) كتابا سمّاه: "المسند الجامع"، والتّناظر في كتاب الدارمي يلحظ أمرين؛ أولهما: أنّه مُرتّب على الأبواب، فتسميته بالمسند يراد به الأحاديث المتّصلة المرفوعة وليس معناه التّصنيف على مسانيد الصّحابة والتي تقدّمت في المرحلة قبلها²، والأمر الثّاني: كثرة الأحاديث الموقوفة عن الصّحابة والمقطوعة عن التّابعين، وهذا ما يجعله يُشبه كتب المصنّفات والموطّات، وبذلك نستطيع أن نجعل كتاب الدّارمي امتدادا لمرحلة المصنّفات، وبعده صنّفت السنن الثلاثة؛ أبي داود والنسائي وابن ماجه والجامع للترمذي، وتتابع العلماء بعد القرن الثالث في التّصنيف على حسب حاجة السنّة.

فإذا عرّفنا هذا علمت لماذا دُوّن الحديث على رأس المائة الأولى، ولماذا تأخر تصنيف صحيح البخاري إلى ذلك الوقت، والله أعلم بالصّواب.

الخاتمة وأهم النتائج.

- من خلال هذا العرض السّريع لأهم الشبهات المثارة حول تأخّر تدوين صحيح الإمام البخاري، يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:
- أن الحدائين ورثوا علم المستشرقين وأخذوا مناهج التّغريبيين وسخروا ذلك للطعن في الدين وأصوله وثوابته، ومنها الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، ومن ذلك صحيح البخاري.
 - أن الحدائين من أجهل الناس بأصول الاستدلال وقواعد علوم الإسلام.
 - أن الشبهات المثارة حول تدوين صحيح البخاري لا تخرج عما كتبه المستشرقين والعلمانيين حول تدوين السنة.

¹ - المصدر نفسه (ص 5).

² - عدّ ابن الصّلاح في علوم الحديث (ص 28) كتاب الدارمي من المسانيد، وتعبّبه غير واحد من أهل العلم أنّه ليس من المسانيد بالمعنى المتبادر إلى الذهن وهو الكتاب المرتب على أسماء الصّحابة، ينظر: التقييد والإيضاح (ص 56).

- أنه لا يثبت في المرفوع في النهي عن كتابة الحديث إلا حديث أبي سعيد، وفيه خلاف بين النقاد، والقول بتعليقه بالوقف قويٌّ جدًّا.
- ثبت كتابة كثير من الأحاديث في عهد النبي ρ ؛ إما بإذنه أو بأمره.
- أنه لا تعارض حقيقي بين الأحاديث والآثار التي فيها النهي عن الكتابة والأخرى التي تبيح ذلك، وقد جمع العلماء بينها بأجوبة؛ أهمها اثنين؛ النسخ، وحمل النهي على مخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ.
- أنه لا يثبت عن الخلفاء الراشدين أنهم منعوا من كتابة الحديث منعاً مطلقاً بل خلافه هو الصواب.
- أن السبب الذي لأجله تأخر تدوين السنة هو نفسه السبب الذي لأجله تأخر جمع القرآن في المصحف، وهو حاجة الأمة لذلك.
- أن تأليف صحيح البخاري جاء ضمن مرحلة من مراحل تصنيف الحديث، وأن ظهور الجامع الصحيح هو امتداد لجهود المحدثين المتكاثرة في خدمة حديث النبي ρ .

أهم المصادر والمراجع.

- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، غازي محمود الشمري، دار النوادر، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ في الحديث: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهرى مسدد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الخنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن-الهند ودار إحياء التراث العربيين بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1271هـ-1952م.
- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض-السعودية، وعمان-الأردن، دط ودت.
- السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن هَرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.
- المحدث الفاضل، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الراهمزمي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة الأولى 1437هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط.
- تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق سعد عبد الغفار علي، دار الاستقامة-القاهرة، الطبعة الأولى 1429هـ-2008م.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر التَّمْرِي القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 1432هـ.
- سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م.
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ-1987م.
- صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2017م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ-1987م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2003م.

- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.